فيكون ما بمعنى الشيء وضيف اليه شيء ويكون زيد
مرفوعا على انه خبر مبتدا محذوف والتقدير لا مثل شيء
هو زيد والنصب على انه لا اسم كلمة واحدة بمعنى الا
فما بعدها مستثنى والحق بيبي ان ما زائدة وبين مضاف
الى زيد والاول اعني المستثنى بالا اما متصل وهو المخرج
من ضد وبالا او منقطع وهو المذكور بعد الا غير مخرج
والمتصل اما مقدم على المستثنى منه اعني ذلك
المتعدد او مؤخر عنه والمؤخر اما بعد كلام موجب اي
غير منفي او بعد كلام غير موجب اي منفي فهذه اربعة
اقسام المستثنى المتصل المؤخر بعد كلام الموجب
المستثنى المتصل المؤخر بعد اعني المستثنى المتصل
المقدم بعد اعني المستثنى المنقطع ثلثة منها و
واجب النصب وواحدة منها يختار رفعه فقول
والمستثنى عطف على قوله والتمييز والتقدير والحال
به سبعة اضرب الحال والتمييز والمستثنى والمعنى
ان المستثنى المتصل المؤخر بعد كلام الموجب
كخرجوا في القوم الا زيدا يجب نصبه فقول الا

اختراز

اختراز عن المستثنى بحا شا وغيرها مما يجوز فيه
غير النصب وقوله بعد كلام موجب اختراز عما
القسم الثاني الذي اشار اليه بقوله او بعد غير
موجب كما جاءني احد الا زيدا وبه بقوله وان
كان الفصيح هو البدل على جواز النصب فيه مع ان
الفصيح هو الرفع على البدلية من احد وانما قلنا ان
المعنى المستثنى المتصل المؤخر لدلالة قوله بعد هذا
والمستثنى المقدم والمستثنى المنقطع على ذلك
وانما لم يجز الرفع في الاول على البدلية لان المبدل
المبدل منه في حكم الساقط كما سبق فلو رفع الاول
على البدلية لصار التقدير جاءني الا زيد فيلزم
مجيء العالم بسوى زيد وذلك محال بخلاف الثاني
فانه يستقيم ذلك فيه اذ تقديره ما جاءني الا
زيد والمعنى ما جاءني من العلم سوى زيد وذلك
يمكن قال والمستثنى المقدم كما جاءني الا
زيدا احد والمستثنى المنقطع كما جاءني احد الا حمارا
اقول هذا هو القسم الثالث والرابع ولا

Copyright © King Saud University